

التصويب النحوي عند البهبهاني

م. م زكي فليح حسن

المقدمة :

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على رسوله
محمد وآله الطاهرين وبعد :
فلا بد من ترجمة موجزة لهذه الشخصية
العلمية الفذة ليتسنى للقارئ الكريم التعرف عليها
والاستيضاح معالمها .
الاسم : هو علي بن محمد بن علي البهبهاني من
علماء بهبهان^(١)
المولد والنشأة :

ولد هذا الفقيه الكبير في بهبهان في
الجمهورية الإسلامية عام (١٣٠٣ هـ) وتلقى فيها
دراسة السطوح والمقدمات ثم هاجر إلى مدينة
العلم (النجف الاشرف) عام (١٣٢٨ هـ) متزوذا
من علمائها الفطاحل ، فأصبح من ذوي العلم
وأهل النظر ، إذ تتلمذ على يد مشاهيرها ، ومنهم
السيد كاظم اليزدي (ت ١٣٣٧ هـ) صاحب كتاب
(العروة الوثقى) ، ثم عاد إلى إيران مسقط رأسه
(بهبهان) مشغلا بالتدريس وبعد إكماله نصف
الدين عاد مرة أخرى إلى النجف الاشرف ، الا انه
بسبب حالته الصحية اضطر الى العودة إلى إيران
ومن سنة (١٣٨٦ هـ) وما بعدها حتى وفاته
في (١٨) ذي القعدة (١٣٩٥ هـ) اختار الإقامة
سنة أشهر من السنة في (اصبهان) وستة أخرى
في (الاهواز) مرجعا ومقلدا^(٢)
مؤلفاته :

- ١- الفائق في توحيد الخالق ، طبع سنة
(١٣٨٤ هـ) .
- ٢- مصباح الهداية في إثبات الولاية ، طبع
مرارا .
- ٣- الحاشية على العروة الوثقى .
- ٤- جامع المسائل^(٣) .
- ٥- وغير ذلك من المؤلفات التي جاد بها
قلمه في مجال الفقه .

اما في مجال النحو وهو ما يعنى البحث فان له
كتابين فيما عثر له في مكتبته في دار العلم في
(بهبهان) :

الشريفة المسندة الى الإمام علي (عليه
السلام) المنقولة عن أبي الأسود الدؤلي
في أصول العربية ، طبع سنة
(١٣٨٥ هـ) بطهران في (١٧١) صفحة

٢- أساس النحو ، وهو عبارة عن رسالة
موجزة في النحو قام بشرحها المؤلف ،
وهو كتاب استدلالى يديع يتضمن قواعد
العربية مع بيان مبانيها وأسسها وقد
طبع مع متنه سنة (١٣٨٥ هـ)
بطهران^(٤) ولم يعثر البحث على ثالث
لهذين المؤلفين .

وقد تضمن الكتاب الثاني جم جهده النحوي
واغلب آرائه وتصويباته المدعومة بالأدلة
والبراهين إذ عرض البحث لهذه التصويبات
وتتبعها في هذا الكتاب ، ولم يكن في كتاب
(الاشتقاق) الا مسألة واحدة فيما يخص البحث ،
وسيأتي بيان ذلك من خلال الموضوعات التي
اندرجت تحتها هذه التصويبات حسب ترتيب
الألفية ، والحمد لله رب العالمين .

النكرة والمعرفة :

العلم :

ذهب النحاة الى تقسيم الاعلام العربية الى
اعلام منقولة وأخرى مرتجلة ، فالمرتجل ما لم
يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها ومنها
(سعاد) و (أدد) ، اما المنقول ما سبق له
الاستعمال في غيرها^(١) والمرتجل عندهم على
نوعين : الأول: قياسي ، والثاني: شاذ ، فمن
أمثلة الأول : غطفان ، وعمران ، وحمدان ،
وفقعس ، وحننف ، ومن الثاني : محبب ،
وموهب ، ومكوزة ، وحيوة^(٢) وذهب سيبويه الى
نفي الارتجال فالاعلام عنده كلها منقولة^(٣)

((لان الأصل في الأسماء التنكير ، ولا يضر جعل
المعنى الأصلي للاسم الذي يتوهم انه

(١) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ١٢٥ ، والمفصل : ٢٤

(٢) ينظر : المفصل : ٢٦

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ١٧٥

(١) ينظر : من سيرة الابرار : ٩٠

(٢) ينظر: المصدر نفسه

(٣) ينظر : اساس النحو : ٧

١- الاشتقاق او (كشف الاستار عن وجه
الاسرار) ، المودعة في الرواية

مرتجل^(٤) وذهب الزجاج إلى ان الاعلام كلها مرتجلة^(٥) وذلك ((مبني على قوله : ان المرتجل ما لم يتحقق عند وضعه قصد نقله من معنى اول ، وهذا القصد غير متحقق وموافقته نكرة او وصفا او غيرهما أمر اتفاقي لا بالقصد^(٦))).

هذا وكان مذهب سيبويه هو موطن الصواب عند البههاني^(٧) معللا ذلك بعدم وجوده تحقيقا . ونقل انه لم يثبت - أي الارتجال - الا في فقهاء علما لابي قبيلة من بني اسد^(٨) .

ويبدو للباحث ان تصويبه غير بعيد ، فبالإضافة الى كونه غير متحقق على سبيل التحقيق كما يرى هو ، نجد ان بعض الاعلام التي مثل بها النحاة على انها مرتجلة هي منقولة في الاصل من مادة غير العلمية فـ (أدد) هو جمع (إداة) التي تعني المسرة ، فهي مأخوذة من (الود) والهمزة فيه بدل من (واو)^(٩) فهو إذن منقول من جمع لا مرتجل ، وكذلك (حنتف) و (فقعس) قال بعضهم : ان الأول منقول من (الحنثف) وهو (الجراد) ، وقد نقل الثاني من (البلادة)^(١٠) وذلك يشير بوضوح الى ان الاتجاه الى النقل أكثر منه الارتجال .

فالظاهر عند البههاني ان اقتصار النحاة في تعريفهم المنقول بما سبق استعماله في غير العلمية عدم اعتبار اشتهاار استعماله في المنقول اليه بحيث يصير المنقول منه مهجورا مجازيا عند الناقل وهو كذلك لان الوضع للمعنى الثاني تبعا للاول يكفي في اعتبار النقل وعدم الارتجال مع ان اشتهاار الاستعمال في المعنى الثاني الموجب لهجر الاول لا يوجب بطلان وضعه له حتى يصير مجازيا له كما ان الاحتياج الى القرينة في ان فهمه حينئذ لا يكون منافيا بقاء الوضع له على الظاهر^(١١) .

* نواسخ الابتداء

أولا : النواسخ الحرفية :

١- (أن) المفتوحة الهمزة الخفيفة :

إذا كان خبر (ان) هذه جملة فعلية ، فان كان فعلها غير متصرف ، فلا يجوز الإتيان بفواصل بينها وبينه^(١٢) كقوله تعالى : ((وَأَنْ لَّيْسَ

لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى))^(١٣) وكذا قوله تعالى : ((وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ))^(١٤) ، وان كان الفعل متصرفا فان كان دعاء لم يفصل بينه وبينها كذلك ، كقوله تعالى : ((وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا))^(١٥) في قراءة ((غضب)) على انه فعل ماض ، وان لم يكن الفعل دعائيا ، ففيل يجب ان يفصل بينهما ، وقال بعض النحاة ومنهم ابن مالك : ان الفصل جائز ، والأحسن ان يفصل بينهما بواحد من أربعة^(١٦) :

١- (قد) ، ومنه قوله تعالى : ((وَنَعْلَمَ أَنَّ قَدْ صَدَقْتُنَا))^(١٧) .

٢- (السين) ، و (سوف) ، فمثال الأول : قوله تعالى : ((عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ وَمَنْ الثَّانِي قَوْلَ الشَّاعِر :

واعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا^(١٨)

٣- النفي : كقوله تعالى : ((أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا))^(١٩) .

٤- (لو) وقل من ذكرها فاصلة من النحاة^(٢٠) ومنه قوله تعالى : ((وَأَنْ لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ))^(٢١)

والصواب في مقام الفصل هذا كما يرى البههاني ان يكون أولى وأحسن^(٢٢) كما اختاره ابن مالك^(٢٣) وليس بواجب حسبما ذهب إليه بعض النحاة ، وهو ما يميل إليه الباحث ، فقول الشاعر :

علموا أن يؤملون فجاءوا قبل أن يسالوا
بأعظم سؤل^(٢٤)

لم يستقم مع شروط النحاة السابقة الذكر . ولم يقتصر الامر على الشعر ، فربما يؤول على الضرورة مثلا ، بل ان قراءة رفع المضارع (يتم) في قوله تعالى : ((لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ))^(٢٥) شاهد على وقوع ذلك في سعة الكلام مما يضعف الوجوب الذي قيل به .

ويرى الباحث ان المعاني هي الفواصل في وجود هذه الفواصل او عدمها فـ (قد) تفيد التحقيق والتقليل ، و (لو) الامتناع والعرض و (السين) و (سوف) يفيدان الاستقبال ، وكذلك

(٤) حاشية الصبان : ١ / ١٣١

(٥) ينظر : المصدر نفسه

(٦) المصدر نفسه

(٧) ينظر : اساس النحو : ١٤٩

(٨) ينظر : المصدر نفسه

(٩) ينظر : حاشية الصبان : ١ / ١٣١

(١٠) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ١٣٨ - ١٣٩

(١١) ينظر : اساس النحو : ١٤٩

(١٢) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٣٨٧

(١٣) النجم : ٣٩

(١٤) الأعراف : ١٨٥

(١٥) ينظر : المبسوط في القراءات العشر : ٣١٧

(١٦) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٣٨٧

(١٧) المائدة : ١١٣

(١٨) المزمل : ٢٠

(١٩) البيت لا قائل له ، ينظر : المعني : ٢ / ٥٢٠

(٢٠) طه : ٨٩

النفسي فان وجدت هذه الفواصل وجدت هذه المعاني والا اختلف الكلام وتغير المقصود . وانظر إلى قول الشاعر :

بانك ربيع وغيث مريع وانك هناك تكون الثمالا^(٧)

قد صرح به باسم (ان)^(٨) ، ولم يكن ضمير شان كما قالوا ، ولذا جوز النحاة ان يأتي خبرها مفردا او جملة^(٩) ، ولا تفسير لذلك إلا إرادة لمعنى معين ، غير ان النحاة أولوا ذلك على ضرورة الشعر^(١٠) فالبيت جار في غرض المديح وحذف ضمير المخاطب الممدوح لا يتناسب مع ذلك فلا شروط ولا فواصل .

(١) ينظر : شرح ابن عقيل :

٣٨٨/١

(٢) الجن : ١٦

(٣) ينظر : اساس النحو : ١٣٦

(٤) ينظر : شرح ابن عقيل

: ٣٨٦/١

(٥) البيت لا قائل له ، ينظر : اوضح

المسالك : ٢٦٧ / ١

(٦) البقرة ٢٣٣

(٧) البيت لعمره او جنوب بنت

العجلان ، ينظر : الخزانة :

٣٥٢/٤

(٨) ينظر : المغني ١ / ٤٧

(٩) ينظر : المصدر نفسه : ٤٧/١

(١٠) ينظر اوضح المسالك : ٢٦٦ / ١

لا النافية للجنس :-

لاسم (لا) النافية للجنس ثلاث حالات ، فهو اما ان يكون مضافا كقولهم : (لا غلام رجل حاضر) او مضارعا للمضاف ، وهو كل اسم له تعلق بما بعده اما يعمل نحو : (لا طالعا جبلا ظاهرا) ، واما بعطف ، كقولهم : (لا ثلاثة ولا ثلاثين عندنا) ، وحكم هذين الحالين النصب لفظا^(٢٠) وثالث هذه الحالات ان يكون مفردا لا مضافا ، ولا شبيها به ، ويندرج تحت هذا العنوان المثنى والجمع ، وحكم هذا الحال فيه مذهبان الاول : البناء على ما كان ينصب به ، ويندرج تحته الاسم المثنى و

المجموع^(٢١) وسبب البناء عندهم هو تركيبه مع (لا) وهذه وكأنهما شيء واحد كتركيب خمسة

(٢٠) ينظر : اللباب : ١٨٠

(٢١) ينظر : اللباب : ١٧٦ - ١٧٧ و شرح الرضي : ١ /

٢٥٥

عشر^(٢٢) الا انه منصوب محلا اسما لها ، فمثال ما ليس مثنى ولا مجموعا قولهم : (لا حول ولا قوة الا بالله) ، اما المثنى والمجموع فيبينان على ما كانا ينصبان به ، وهو (الياء) ، كقولهم (لا مسلمين لك ولا مسلمين)^(٢٣) .

اما المذهب الثاني : هو مذهب الكوفيين و الزجاج ، فيرى الكوفيون والزجاج ان (رجل) في قولك : (لا رجل) معرب ، وان فتحته فتحة إعراب لا بناء^(٢٤) وذهب المبرد الى ان (مسلمين و مسلمين) معربان^(٢٥) .

ويرى السيد البهبهاني ان المذهب الثاني هو الصواب ، قائلا : ((فالصواب انه معرب كالمضاف وشبهه ، وانما حذف تنوينه تخفيفا))^(٢٦) ورفض عتلي البناء اللتين ذكرهما النحاة ، وهما التركيب مع (لا)^(٢٧) وتضمن الاسم معنى (من) الاستغراقية^(٢٨) فعنده ان نضمن معنى الحرف لا يجعل البناء واجبا مع ان الاستغراقية انما يستفاد من وقوع الاسم النكرة في سياق النفي ولهذا السبب يجري ذلك في ما اذا كانت في سياق سائر ادوات النفي ولا يختص ذلك بـ (لا) هذه ، وعلى ذلك فالذي يتضمن معنى (من) حينئذ هو (لا) نفسها لا الاسم الذي يأتي بعدها^(٢٩) .

اما التركيب الذي يوجب البناء هو التركيب الذي يكون طرفاه بمنزلة الاسم الواحد والكلمة الواحدة كخمس عشرة ، اما التركيب بين الاسم والحرف فغير متصور مادام باقيا على المعنى الحرفي لانه آلة للتركيب فلا يعقل ان يكون طرفا له هذا من جهة وانه غير واقع من جهة أخرى^(٣٠) .

(٢٢) ينظر : لمصدران انفسهما

(٢٣) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٣٩٦ ، و اوضح المسالك :

٢٧٧ - ٢٨٢

(٢٤) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٣٩٦ ، و اوضح المسالك :

٢٧٧ - ٢٨٢

(٢٥) ينظر : المقتضب : ٢ / ١٤١

(٢٦) اساس النحو : ٢٣٩

(٢٧) ينظر : اللباب : ١٧٦ - ١٧٧ شرح الرضي : ١ / ٥٥ ،

(٢٨) ينظر : علل النحو : ٥٥٢

(٢٩) ينظر : اساس النحو : ٢٣٩

(٣٠) ينظر : اساس النحو : ٢٣٩

الكوفي في هذه المسألة وهو ما يميل اليه الباحث اذ لا توجد أية علاقة بين بناء الحروف وبناء الاسماء ، الا ان النحاة البصريين قد عقدوا هذه العلاقة عقدا فيه من الإصرار ما لا يخفى .

- النواسخ الفعلية:

ظن وأخواتها :

تختص أفعال الرجحان القلبية المتصرفة بالتعليق والإلغاء ، وما يعني الباحث هو الكلام عن الإلغاء ، وهو إبطال العمل لفظا ومحلا^(٣١) اذا وقعت في غير الابتداء متوسطة ، نحو (زيد ظننت قائم) ، او متأخرة ، نحو (زيد قائم ظننت)^(٣٢) .

ويرى الدكتور عبد الرحمن أيوب ان التوسط والتأخر لا يضعفان بقية الأفعال فيذهبان بعملها ، ولا يوجد ثمة فرق بين (علم) و (فهم) او سواها من الأفعال الدالة على الإدراك او الوجدان ، والأخيرة ليست ضعيفة ولم تكن عرضة للإلغاء على الرغم من انها أفعال باطنية^(٣٣) .

وقد حظي المذهب الثاني بالتصويب عند السيد البهبهاني ، فيرى انه لا مانع من الإلغاء مع تصدر العامل لاجتماع اعتبارين في مفعولي هذه : وهما : الإسناد الأصلي المقتضي لارتفاعهما والتعليق الثانوي بالفعل المقتضي لانتصابهما لغير المانع من رعاية الأصل ، فجاز للمتكلم رعاية كل من الاعتبارين ، فمرجع جواز الإلغاء إلى جواز ترتيب كل من الأثرين باعتبار اجتماع المقتضيين ، لا إلى جوازه باعتبار ضعف العامل لأجل توسطه بينهما او تأخره عنهما كما قال النحاة .

وغاية الأمر عند البهبهاني ان إلغاء العامل متقدما يعد شاذاً لان مقتضى تقدم الفعل توجه نظر المتكلم اصاله الى مدلول الفعل وهو يقتضي جعل المفعولين من متعلقاته ، فالمدلول عنه الى جعل المفعولين منظورا إليهما بالاصالة وجملة مستقلة لا يتلائم مع تقدمه وهو موجب لشذوذه لا لمنعه^(٣٤) .

وأضاف البهبهاني معززا تصويبه هذا : ان إلغاء هذه الأفعال اذا توسطت او تأخرت لصالح

ومتعلقاته فالملاحظ انه يفسد الكلام ويخل بالمعنى ، اذ قلت : (زيد درهم أعطيت) ... لان جعلهما مبتدأ او خبر يدل على ثبوت أحدهما للآخر مع قطع النظر عن الفعل ، وذكر فعل التصيير متوسطا او متأخرا يدل على عدم حصول الإسناد بينهما الا من قبله فيتهافتان^(٣٥) .

يتضح ان المعنى الذي يقصده المتكلم هو الذي يأخذ مجراه في ترتيب جملة (الظن) ، اذ ان تقديم فعل (الظن) يشير الى ان المتكلم لم يحرز اليقين في محتوى الجملة ابتداء ، اما اذا طرقة الشك في أثناء الحديث فيأتي بهذا الفعل متوسطا او متأخرا ، وهذه هي الوظيفة الحقيقية للغة ، أي التعبير عما في نفس المتكلم .

- التنازع في العمل :

اذا عمل الثاني من العاملين المتنازعين يحذف من العامل الأول المعمول المنسوب او المجرور لأنه ليس بعمدة ، وان الإضمار يستلزم ان يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، كقولهم : (أكرمت وأكرمني زيد) و (مررت ومر بي عمرو)^(٣٦) اما اذا اوجب هذا الحذف لبسا فيجب اضمماره مؤخرا عن المعمول المتنازع عليه^(٣٧) ومن ذلك قولهم : (استعنت واستعان علي زيد به) اذ لو حذف الأول لم يعلم ان زيدا مستعان ام مستعان عليه فوجب اضمماره مؤخرا رفعا للبس ورفعا للإضمار قبل ان يذكر الاسم^(٣٨) .

ويستثنى كذلك ما اذا كان المعمول خبرا لـ (كان) او (ظن) او إحدى أخواتها ، اذ اوجب بعض النحاة الإضمار مؤخرا ، نحو قولهم : (كنت وكان زيد صديقا اياه) و (وظنني وظننت زيدا قائما اياه)^(٣٩) وقيل يضمن مقدما^(٤٠) وقيل : يظهر^(٤١) وقد يحذف كسائر الموارد لدليل^(٤٢) .

وذهب البهبهاني الى ان الصواب هو ان ما يكون من قبيل المثاليين الآخرين لا يجب فيه الإضمار لا مؤخرا ولا مقدما ولا ظاهرا ولا محذوفا^(٤٣) مغللا ومحتجا لما صوبه بان العاملين

(٣٥) ينظر : المصدر نفسه : ٢٤٥

(٣٦) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٥٤٩ ، وشرح قطر الندى :

١٩٩

(٣٧) ينظر : شرح الألفية : لابن النازم : ٩٩ - ١٠٠

(٣٨) ينظر : أساس النحو : ٢٥٧

(٣٩) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٥٥٤

(٤٠) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٥٥٦

(٤١) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٥٥٥

(٤٢) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٥٥٦

(٤٣) ينظر : أساس النحو : ٢٥٧

الجزأين للاستقلال بسبب الاسناد الثابت لهما بحسب الأصل ، وعودهما الى ما كانا عليه كونهما مسندا او خبرا ، بخلاف مفعولي (أعطى) فاتهما غير صالحين له - أي الاستقلال - اذ ليس لهما شأن سوى انهما من توابع الفعل

(٣١) ينظر : اوضح المسالك : ١ / ٣١٣ - ٣١٤

(٣٢) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٣٤٥

(٣٣) ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي : ١ / ٢٢٥ - ٢٢٦

(٣٤) ينظر : أساس النحو : ٢٤٩

ذلك ما ذهب إليه صاحب الجنى الداني بالقول:
وهو الأظهر^(٥٣).

- المفعول المطلق :

من موارد المفعول المطلق ان يكون مؤكدا
لمضمون الجملة التي يمكن ان تحتل غيرهِ ، او
لا كقولهم : ((زيد قائم حقا)) ، او لا تحتل غيرهِ
، كقولهم : ((له علي ألف درهم اعترافا)) ،
ويطلق على الأول : المؤكد لنفسه ، والتقدير :
أحق حقا ، واعترف اعترافا^(٥٤).

ومن الموارد الأخرى ان يكون المفعول
المطلق علاجيا تشبيها بعد جملة مشتملة على
اسم بمعناه ، وعلى صاحبه كقولهم : مررت بزيد
فإذا له صوت صوت الحمار ، أي يصوت صوت
الحمار...^(٥٥)

ويرى البههاني ان الصواب في الموردين
السابقين ان يكون المصدر تمييزا لا مفعولا
مطلقا ، أي انه تمييز للإسناد الثابت في الجملة
المتقدمة عليه ورافعا للإبهام عنه (أي الإسناد) ،
اذ ليس فيهما حذف ولا تقدير^(٥٦).

وقد برهن البههاني على صحة ذلك بان
الوجه في التزام النحاة بالحذف والتقدير يكون
الالتزام بان الناصب للمصدر المؤكد ... لا يكون
الا فعلا او بمنزلة الفعل ، وهو غير موجود في
الموردين ، اما في المؤكد فواضح ، واما في
العلاجي ، التشبيهي فلأن المصدر فيه لا يحل
محل الفعل مع حرف مصدري حتى يصلح للعمل
، ويتنزل منزلته ، اذ ان المعنى يأبى ذلك ، اذ ان
المراد : مررت به في حال تصويت ، الا انه
احدث التصويت عند المرور به^(٥٧).

ثم عقب بأنه لا وجه لالتزام الحذف اذ يكفي
في إجراء الإعراب على اللفظ ان يتصور المعنى
المقتضي له عليه ، ولا يعتبر فيه أمر زائد ، وان
حلول الفعل مع حرف مصدري محل المصدر
شرط في أخذه الفاعل والمفعول به لا مطلق
المعمول ، والتأكيد يتحقق بالاتفاق لفظا^(٥٨).

وقد رفض البههاني ان يجعل (اعترافا) في
قولهم : له علي ألف اعترافا ، مؤكدا لنفسه
بزعم ان الجملة المتقدمة لا تحتل غيرهِ اذ

فيهما متفقان في العمل ، فالاسم المنصوب فيهما
الذي قال النحويون ان العاملين قد تنازعا فيه
مفعول ثان للفعلين في باب (ظن) وخبرا للفعلين
في باب (كان) ، واما ما اختلف العاملان فيه
عملا ، فالحق وجوب حذف المنصوب من الأول
مطلقا ، الا ان يوجب اللبس^(٥٩) وذلك عين ما
ذهب اليه الفراء^(٦٠)
وهو ما يميل اليه الباحث .

-الحال :

تأتي الحال في الأصل مفردا لا جملة ، وتقع
الجملة موقع الحال كما تقع موقع الخبر والصفة
، ولا بد فيها من رابط^(٦١) وما يعيننا الان الحديث
عن الجملة الحالية التي فعلها ماض ، فقد ذكر
النحاة ان الاداة (قد) تلتزم الفعل الماضي اذا وقع
حالا لتقريبه من الحال^(٦٢) كقوله تعالى : ((وَمَا
لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ
مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ))^(٦٣) وان ورد الماضي دونها ففي
ذلك خلاف ، فذهب الفراء إلى انها مقدرة^(٦٤)
والى ذلك يذهب المبرد أيضا^(٦٥) وقيل لا حاجة
الى تقديرها معه^(٦٦).

والصواب كما يرى السيد البههاني هو عدم
اشتراط اقتران هذه الجملة بـ (قد)^(٦٧) واحتج
لذلك بان وقوع صيغة الفعل الماضي موقع الحال
الذي يبين هيئة المسند اليه يوجب انصرافها الى
المقارن لزمن العامل لان صيغته ليست لزمن
الماضي في الواقع وإنما ينصرف إليه عند
الإطلاق وعدم التقيد بما يوجب انصرافها إلى
خلافه فلا حاجة حينئذ إلى الاداة (قد) لصرفها
عن زمن الفعل الماضي الى الزمن المقارن لزمن
العامل مع انه لو سلم الاحتياج إلى صارف
يصرفها إلى الزمن المقارن لزمن العامل لا
يوجب الحاجة الى خصوص هذه الاداة لعدم

انحصار الصارف فيها ، فلا وجه للحكم بتقديرها
إذا جاءت جملة الحال من دونها^(٦٨) ومما يؤيد

(٤٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢٥٧

(١٠) ينظر : شرح الجمل : ٢٧٢ / ١

(٤٥) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٦٥٥

(٤٦) ينظر : الجنى الداني : ٢٧١

(٤٧) الانعام : ١١٩

(٤٨) ينظر : المقتضب : ٤ / ١٢٣ - ١٢٤

(٤٩) ينظر : معاني القرآن : ١ / ٢٤ ، والبرهان : ٤ / ٣٠٦

(٥٠) ينظر : البحر المحيط : ٣ / ٣١٧ ، والهمع : ١ / ٢٤٧

(٥١) ينظر : اساس النحو : ٢٨٣

(٥٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢٨٣

(٥٣) ينظر : الجنى الداني : ٢٧٧

(٥٤) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٥٧٠

(٥٥) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٥٧٠

(٥٦) ينظر : اساس النحو : ٢٩٢

(٥٧) ينظر : اساس النحو : ٢٩٢

(٥٨) ينظر : المصدر نفسه : ٢٩٢

الإسناد في الجملة المتقدمة ظاهر في الاعتراف
... اذ يحتمل ان يكون إنكارا عن ادعاء الطرف او
واقعا في مقام الإنكار ولذلك يصح ان يقال : له

علي كذا ، فلا فرق بينه وبين قولهم : زيد قائم حقا الا في قرب احتمال غيره وبعده^(٥٩) .
ان الناظر في كلام البههاني هذا يجد ان فيه خلافا صريحا لإجماع النحاة ، والذي يظهر للباحث ان صاحب التصويب قد توخى المعنى مرة أخرى ، نانيا بنفسه عما اقره النحاة من قواعد تركيبية هي مدعاة لالتزام التقدير او الحذف في التركيب النحوي
المفعول معه :

المفعول معه ما يذكر بعد الواو التي تصاحب معمول الفعل لفظا ومعنى ، والمعنى بالمصاحبة ان يكون مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت ، ف (زيد) في قولهم : سرت وزيدا مشاركا للمتكلم في السير في وقت واحد ، أي وقت سيرهما معا^(٦٠) فهو إذن منصوب بما تقدمه من الفعل او شبهه ، كالمثال السابق ، اما شبه الفعل فقولهم : زيد سائر والطريق ، فالفعل : (سرت) الناصب لـ (زيد) ، و(سائر) الناصب لـ (الطريق) . وقيل ان المفعول معه منصوب بالواو^(٦١) .
وذهب الكوفيون الى انه منصوب بالخلاف ، فقولهم : استوى الماء والخشبة ، لا يحسن فيه ان نكرر الفعل فنقول : استوى الماء واستوت الخشبة ، اذ لم تكن معوجة فتسوي ، ويرى الزجاج انه منصوب بتقدير عامل ، فيكون التقدير : ولايس الخشبة ، اذ لا يعمل الفعل في معموله والواو تفصل بينهما ، وذهب الاخفش الى انه منصوب بانتصاب (مع) كما في قولهم : جنت معه^(٦٢) .

والصواب من كل ذلك كما يرى السيد البههاني هو عدم الاعتبار لما يسبق به هذا المفعول ، أي الفعل او شبهه ، فلا يكون مفعولا معه بل منتصب على المصاحبة تابعا لركن من الأركان الآتية :

- ١- الفاعل : ومنه قولهم : استوى الماء والخشبة ، وجنت وزيدا .
- ٢- المبتدأ : كقولهم : كيف أنت وقصعة من ثريد .
- ٣- خبر المبتدأ : نحو قولهم : مالك وزيدا ، و : مالزيد وعمرا .
- ٤- او فضلة : كقولهم : حسبك وزيدا درهم .

وعقب البههاني على مثاله الأخير بالقول : ومثلت به لا بقولهم : كفاك وزيدا درهم ، لان العطف فيه ونحوه اوجب ، والسر فيه ان الأصل

في حرف (الواو) العطف . والعدول عنه إلى واو المصاحبة انما هو للنص على المصاحبة ، وهو انما يتم عند العدول إلى الرفع أو الجر إلى النصب ، وأما مع نصب المعطوف عليه فلا نصب على المصاحبة^(٦٣) .
اذن يتضح من كلامه انه قد رفض عامل النصب الذي قدره النحويون في هذا الباب مما يعد مخالفة صريحة لما اجمع عليه النحاة على اختلاف مذاهبهم في ذلك .

وعلى الرغم من ان البههاني وعلى رفضه العامل الا انه في منظور النقد الحديث قد جاء بعامل آخر وهو (المصاحبة) ويرى الباحث انه يمكن ان يعد مذهب هذا محاولة للتفسير بعيدا عن التقدير والتأويل .
المفعول فيه (ظرف الزمان) :

ذكر النحاة ان حكم ما تضمن معنى (في) من أسماء الزمان والمكان النصب ، والناصب له ما وقع فيه ، كالمصدر كقولهم : عجبت من ضربك زيدا اليوم عند الأمير ، او الفعل نحو قولهم : ضربت زيدا يوم الجمعة أمام الأمير ، وقد يكون الناصب له الوصف نحو : انا ضارب زيدا اليوم عندك^(٦٤) .

اذن يفهم من كلام النحاة هذا وكثير من أهل العربية ان الزمان هو ظرف للحدث ، فيما يرى البههاني ان الصواب ان يكون ظرفا للإسناد لان الزمان كالمكان ، انما هو ظرف لحدوث الحدث وإسناده إلى الفاعل لا للظرف نفسه ، فان الحدث في حد نفسه لا يتعلق بزمان ومكان ، فقولهم : علمت بهذا المطلب أمس في الدار وغيرها من الأفعال التي تتصف بان يكون الحدث فيها قارًا لا ينتفي بانقضاء حدوثه ، فان عدم تعلق الظرف فيها بالحدث في غاية الوضوح والظهور ، ولا يلزم على تجاوز العلم عن الزمان والمكان المعين^(٦٥) .

موضوعات أخرى :

- ١- العامل :

أن حاصل ما قيل في مسألة العامل يدور في مذهبين اثنين : الأول : ان أجزاء الكلام يعمل بعضه ببعض ، فالفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، والمبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ عند الكوفيين ، وحروف الجر تعمل الجر

(٥٩) ينظر : اساس النحو : ٢٩٢

(٦٠) ينظر : شرح الكافية : ١ / ١٩٤

(٦١) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٥٩٠ - ٥٩١

(٦٢) ينظر : الانصاف : ١ / ٢٤٨ ، مسألة : ٣٠

(٦٣) ينظر : اساس النحو : ٣٠٤

(٦٤) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ : ٥٨٠

(٦٥) ينظر : الاشتقاق : ١٣٤

المعنى المقتضي له حادث منهما على الظاهر^(٧١)

ومن الأمثلة على ذلك مما ورد في كلام البهبهاني كلامه عن المفعول به ، فهو منصوب بالمفعولية التي هي معنى معتور مقتض لا تنصابه^(٧٢) لا بالفعل او شبهه^(٧٣) ومنها الحال ، اذ يرى انه لا حاجة في انتصابها إلى أكثر من المعنى المقتضي له وهو (الحالية) ، فهي لا تتقوم بالمعنى الحدثي حتى يجب اعتبار ما ذكره النحاة لعاملها ، بل تتقوم بالإسناد سواء كان المسند فيه حدثا او مشتقلا على معنى حدثي ام لا^(٧٤)

ان أمعان النظر في كلام البهبهاني يسير بنا الى القول بانه يرفض وجود العامل رفضا مطلقا اذ يرى ان المعاني التي تعتور على الاسماء كافية لان جعلها مرفوعة او منصوبة او مجرورة ، ولا داعي للبحث عن عوامل لذلك ، وقد مر بنا انه جعل نصب المفعول معه منصوبا على المصاحبة^(٧٥) بعيدا عن تقدير أي عامل .

١- الجملة (وقوع الجملة فاعلا او نائباً عنه) :
اختلف النحاة في وقوع الجملة فاعلا او نائباً عنه ، فالمشهور لدى النحاة : امتناع ذلك مطلقا ، وقد أجازته هشام وشعيب مطلقا ، ومنه قولهم : يعجبني قام زيد ، الا ان الفراء قد فصل في ذلك قائلا : اذا كان الفعل قلبيا ووجد معلق عن العمل جاز ذلك نحو قولهم : ظهر لي اقام زيد ، ومثلوا لذلك بقوله تعالى : ((ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّةً))^(٧٦) واحتجوا بقول الشاعر^(٧٧) :

وما راعني الا يسير بشرطه
وعهدي به قينا يسير بكير
الا ان من منع ذلك اول هذه الشواهد ، اما الآية الكريمة فقالوا : ان في الفعل (بدا) ضمير البداء ، واما قول الشاعر فذهبوا الى تقدير (ان) المصدرية قبل الفعل (يسير)^(٧٨) اما وجه الصواب عند البهبهاني ان الجملة هي التي تقع فاعلا او نائباً عنه لانها يراد بها لفظا حينئذ^(٧٩)

في الأسماء ، وكذلك حروف الجزم تعمل الجزم في الأفعال الداخلة عليها لفظا^(٨٠) او محلا كالفعل الماضي اذا وقع جوابا لما يجزم فعلين منها^(٨١) اما المذهب الثاني : هو ان أحوال الإعراب وما يطرأ على الكلم من تغيرات في أواخرها كل ذلك من عمل المتكلم ، فهو من يولف الكلام وينشئ المعنى^(٨٢) .

ان الأقرب الى الصواب من هذين المذهبين عند البهبهاني هو ان يطلق العامل على المعنى المقتضي للإعراب^(٨٣) فمثلا إطلاق الفاعل على آلة الفعل ليس فيه ما يمنع ذلك ، بل انه إطلاق على سبيل الحقيقة اذ ان مرجع الفاعلية الى التسبب للفعل ، ولا يكون ذلك مختصا به مباشرة ، نعم ينصرف اليه من جهة انه أقوى فكل مباشر والآلة فاعل للفعل حقيقة الا ان آلة احداث المعنى في اللفظ ليس آلة للعمل ، اذ ان آلة العمل تلك هي اللسان ليس الا ومجرد ان يكون الشيء آلة للمعنى المقتضي للإعراب لا يوجب ان يكون آلة له على الأظهر ، مع ان المعنى المقتضي له قد يحصل بمجرد القصد من دون آلة ، ومن ذلك المنادى المحذوف فيه حرف النداء ، والإغراء والتحذير فيلزم حينئذ تحقق العمل بلا عامل على انه لا ينطبق على العامل المعنوي ضرورة ان الابتدائية والخبرية لا تتقومان^(٨٤) ولا تحصلان بتجدهما عن العوامل اللفظية ، بل بالهيئة التركيبية الحاصلة عن تجردهما عن العوامل اللفظية ، بل لا ينطبق على ما عدا الحروف من العوامل اللفظية لان آلة احداث المعنى في اللفظ من بين الألفاظ تنحصر في الحرف فان الفاعلية او المفعولية لا تحصلان بالفعل وشبهه وانما تحصلان بالهيئة التركيبية ، والفعل وشبهه محل للإسناد وطرف له ، فهما بسبب الاشتغال على الإسناد والنسبة تطلبان المعمول لا ان العمل او

(٦٦) ينظر : المقتصد : ٨٨- ٩١ ، نحو التيسير : ٣٩ - ٤٠ ،

مشكلة العامل النحوي : ٣٣

(٦٧) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢ / ٣٧٠

(٦٨) ينظر : الخصائص : ١٤٠ / ٢ ، نحو التيسير : ٣٩ - ٤٠

(٦٩) ينظر : اساس النحو : ١٠٨

(٧٠) التقويم هو نحو من قيام العرض بالجواهر ، فمثلا ان معنى

الفاعلية والمفعولية والإضافة هو كون الكلمة عمدة او فضلة او

مضافا إليها وهي كإعراض القائمة بالعمدة والفضلة او المضاف

اليه بسبب توسط العامل ، فالذي يوجد هذه المعاني هو المتكلم الا

ان النحاة جعلوا هذه الآلة كأنها هي التي توجد المعاني وعلاماتها

، ولهذا السبب سميت الآلات عوامل ، فالبناء في قولهم (به يتقوم)

للاستعانة نظرا إلى ان المسمى عاملا في قولك : قام هذا العرض

بهذا المحل ... ، ينظر : شرح الكافية : ٢٥ / ١

(٧١) ينظر : اساس النحو : ١٠٨ - ١٠٩

(٧٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢٦٤

(٧٣) ينظر : المغرب : ١٢٥ ، وعلل النحو : ٣٧٧

(٧٤) ينظر : اساس النحو : ٢٦٤

(٧٥) ينظر : البحث : ١٢ - ١٣

(٧٦) سورة يوسف : ٣٥

(٧٧) البيت لاقتال له ، ينظر : المعني : ٢ / ٥٥٩

(٧٨) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٥٢٥

(٧٩) ينظر : اساس النحو : ٩٨

- * أساس النحو : لعلي الموسوي البهبهاني - تحقيق : محمد حسين احمد الشاهرودي ، مطبعة النهضة ، دار العلم ، بهبهان ، ط ١ ، ١٣٨٠ هـ
- * الاشتقاق : لعلي الموسوي البهبهاني ، تحقيق : محمد حسين الشاهرودي ، مطبعة القلم ، دار العلم ، بهبهان ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ
- * الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين : لابي البركات ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة ، والنشر ، (د.ت)
- * أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الندوة الجديدة ، ط ٦ ، بيروت ، ١٩٨٠ م
- * البرهان في علوم القرآن : للزركشي (ت ٧٩٤ هـ) ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب ، عيسى البابي الحلبي ، ط ١ ، مصر ، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م
- * تفسير البحر المحيط : لأبي حيان الأندلسي ، دار الفكر للطباعة والنشر ، ط ٢ ، بيروت ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م
- * الجنى الداني في حروف المعاني : لحسن بن قاسم المرادي ، (ت ٧٤٩ هـ) ، تحقيق طه محسن ، الموصل ، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م
- * حاشية الصبان : لمحمد بن علي الصبان ، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية ، مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، (د.ت)
- * خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ط ١ ، مصر ، (د.ت)
- * الخصائص ، ابن جني (٣٩٢ هـ) تح . د . د . عبد الحسين هنداوي ، دار الكتب العلمية ، ط ٢ ، بيروت لبنان ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
- * دراسات نقدية في النحو العربي : د.عبد الرحمن أيوب ، مؤسسة الصباح ، (د.ت)

وبذلك يكون قد وافق ابن هشام في هذه المسألة ، فقد ذهب الأخير الى ذلك بالقول : ((والصواب ان النائب الجملة لانها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة ... وقولهم : الجملة لا تكون فاعلا ولا نائباً عنه ، جوابه ان التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات ، ولهذا تقع مبتدأ نحو : لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة^(٨٠) المثل : زعموا مطية الكذب^(٨١) ومن هنا لم يحتج الخبر الى رابط في نحو : قلوا لا اله الا الله ، كما لا يحتاج اليه الخبر الجامد المفرد^(٨٢) .

ويرى الباحث ان الجملة لا يمكن ان تقع موقع الفاعل او نائبه ، اذ ان ذلك لا يكون الا على سبيل التأويل اما ما كان ظاهره ذلك من الأمثلة السابقة فانما يكون بحذف القول ، والجملة المذكورة في محل نصب مفعول القول ليس الا .

الخاتمة

بعد الاطلاع على ما ورد لدى البهبهاني من تصويبات يتضح للباحث ما يلي :

- أرف هذا الفقيه تصويباته بالتعليل المقنع والبرهان الواضح لتقريب المسائل من الأذهان .
- يرى الباحث ان في بعض تصويباته اجتهادا مخالفا لما عليه النحاة كقوله : ان ظرف الزمان ظرف للإسناد لا للحدث ، فان ذلك يخالف ما عليه النحاة وأكثر أهل العربية .
- كان ذا منهجية واضحة ، اذ يورد أصل المسألة وما قيل فيها من آراء ، ثم يأتي الى القول بما هو صواب ، محلا ومبرها على ذلك دون تكلف او تأويل .
- يمكن ان تعد بعض آرائه محاولة نحو تيسير قواعد العربية ، ومن هنا يمكن ان نقول انه بدا متأثرا كثيرا بمنهج الكوفيين دون انحياز .

موارد البحث :

أولا : القرآن الكريم
ثانيا : المصادر والمراجع

(٨٠) ينظر : صحيح البخاري (كتاب الدعوات) : ٣٠٦

(٨١) ينظر : لسان العرب ، ما وه

(٨٢) مغني اللبيب : ٢ / ٥٢٥

- * المفصل في صنعة الإعراب : لجار الله محمود الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تقديم وتبويب د. علي بو ملحم ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٣م
- * المقتضب : لأبي العباس المبرد ، تحقيق : عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، (د.ت)
- * المقرب : لابن عصفور الاشبيلي ، تحقيق : عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، ط ١ ، بغداد ، ١٣٩١هـ
- * من سيرة الأبرار : للمازندراني ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨٢م
- * نحو التيسير ، دراسة ونقد منهجي : لد. احمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م
- * همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : لجلال الدين السيوطي ، تصحيح محمد بدر الدين النعساني ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، (د.ت)

Related Articles

- <http://thiqaruni.org/arab5/96.pdf>
- <http://thiqaruni.org/arab5/97.pdf>
- <http://thiqaruni.org/arab5/98.pdf>
- <http://thiqaruni.org/arab6/83.pdf>
- <http://thiqaruni.org/arab6/84.pdf>

- * شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني (ت ٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م
- * شرح ألفية ابن مالك : لأبي عبد الله محمد بن جمال الدين بم محمد بن مالك ، (ت ٦٨٦هـ) ، تصحيح وتنقيح محمد بن سليم اللبابيدي ، المكتبة العثمانية ، بيروت ، (د.ت)
- * شرح قطر الندى وبل الصدى : لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط ٧ ، ١٣٨٢هـ
- * شرح الكافية : لرضي الدين الاسترآبادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (د.ت)
- * صحيح البخاري ، مكتبة الصبيح ، مصر ، (د.ت)
- * علل النحو : لابن الوراق ، (ت ٣٨١هـ) ، تحقيق : محمود محمد محمود نصار ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، بيروت - لبنان ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م
- * الكتاب : لسيبويه ابي بشر عمرو بن عثمان ، (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٦٦ - ١٩٧٧م
- * اللباب في علل البناء والإعراب : لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : د. مختار غازي طليمات ، دار الفكر ، ط ١ ، دمشق ، ١٩٩٥م
- * لسان العرب : لابن منظور ، (ت ٧١١هـ) ، دار بيروت ، بيروت ، (د.ت)
- * معاني القرآن : ليحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، تحقيق : احمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، دار السرور ، ١٩٥٥م
- * المقتصد في شرح الايضاح ، عبد القاهر الجرجاني (٤٧١ هـ) تح : د. كاظم بحر المرجان ، بغداد ، ١٩٨٢م
- * مشكلة العامل النحوي ، د. د. فخر الدين قباوة ، دار الفكر ، ط ١ ، دمشق ، ١٤٢٤ - ٢٠٠٣م

